شخصيات اجتماعية وسياسية تتحدث عن يوم الديمقراطية لـ(14 أكتوبر)

الديمقراطية رديف الوحدة اليمنية .. والفوضى وإثارة الفتن استغلال سيئ لمناخها

الديمقراطية لا تستوعب إلا الأحزاب البرامجية

الوحدة اليمنية أكملت ما يحلم به اليمنيون من الديمقراطية والاستقرار

صنعاء/ محمد جابر صلاح - سمير الصلوي:

اليوم شعلة ديمقراطية يفخر بها اليمنيون تضيء لهم مسيرة حياتهم الحديثة.. فالديمقراطية سلوك حضاري رفيع اختاره الشعب اليمني ليكون رديف وحدتهم المباركة.

صحيفة "14 أكتوبر" وهي تشارك المواطنين فرحتهم بهذه المناسبة الديمقراطية التقت بعدد من الشخصيات الاجتماعية والسياسية ليدلوا بدلوهم حول هذا اليوم الديمقراطي.. وكانت الحصيلة التالية:

كانت البداية مع الأخ الدكتور عبدالكريم يحيى راصع وزير الصحة العامة والسكان الذي يرى أن الديمقراطية حدث حافل في تاريخ اليمن نقلها إلى مصاف الدول المتقدمة وحولت المجتمع اليمني إلى مجتمع تعددي ديمقراطي يمارس الحكم في بانتخاب قياداته وممثليه في مجلس النواب والمجالس المحلية والمحافظين.

وأضاف: جمعياً يرى كيف تطورت الديمقراطية اليمنية، فقد خطونا خطوة كبيرة بالنسبة إلى دول الإقليم فإجراء انتخابات المحافظين خطوة كبيرة وشجاعة وجادة لترسيخ الممارسة الديمقراطية بشكل لم يشهد له مثيل في دول الإقليم، كما أن التوجه لحكم محلي وأسع الصلاحيات يظهر بوضوح الرؤية الثاقبة والمتبصرة لفخامة الرئيس- حفظه الله- وقد أشاد المجتمع الدولي بتجربة اليمن الديمقراطية.

وسيلة لتطوير حياة الشعوب

الأستاذ ياسين عبده سعيد نعمان عضو الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد رئيس قطاع الإعلام قال أولاً نشكر صحيفة "14 أكتوبر" على تطورها المستمر من حيث الإخراج والتنوع في المواضيع وتناولها لمختلف القضايا فعندما نتحدث عن الديمقراطية فهي وسيلة لتطوير حياة الشعوب وحل مختلف القضايا والخلافات، وأي مجتمع لديه أسلوب للتطور وهذا الأسلوب قد يكون قائماً على الانفراد أو المجموعات عبر الانقلابات التي تجر إلى انقلابات، لكن الديمقراطية هي الحل الذي وصلت إليه المجتمعات لحل مشاكلها لصيانة التطور من خلال التداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع التي تعد أرقى أشكال التطور التي وصلت إليها المجتمعات.

فالديمقراطية وسيلة واسلوب حياة في المجتمعات المتحضرة التي تريد صياغة وتشكيل مستقبلها على أساس النمو والتطور ومصالح المجتمع ولا توجد وسيلة أرقى منها.

وأضاف: اننا اليوم وفي ظل الديمقراطية يجب علينا أن نتذكر النظم الشمولية التي كانت قائمة قبل الوحدة وهذه الأنظمة الشمولية دائماً لا تستطيع تحقيق النمو والتطور للمجتمعات وينفرد فيها الرأي الواحد والسياسة الواحدة ومن لم يكن معي فهو ضدي وهو منطق يجر إلى ويلات، وجميعنا يعرف تلك المشاكل والتصفيات والعنف التي صاحبت النظم الشمولية.

الوحدة اليمنية كانت نتاج نضال وطني كبير منذ انطلاق ثورة سبتمبر وأكتوبر وهي ليست ملكا لفرد لأنها تحققت بفضل النضال المتراكم والتضحيات المختلفة من يوم قيام الثورة في الشمال وفي الجنوب للوصول إلى تحقيق الوحدة التي هي اساس عزة وبناء وكرامة اليمن وبها استعاد الشعب اليمني قوته وتأكيد مسيرته في البناء ونحو التحول لحياة أفضل.

فالديمقراطية لم تتحقق في اليمن إلا بفضل قيام الوحدة التي تحققت في 22 مايو التي جاءت متلازمة معها..

وكانت الأحزاب القائمة قبل 22 مايو في الشمال وفي الجنوب تعد أحزاباً خارجة عن القانون وملاحقة أمنياً ومدانة قانوناً فهذه الأحزاب تربت وتثقفت على الشمولية ولم تكن ثقافتها قائمة على الديمقراطية وقبول الرأي الآخر ولكن وبفضل الديمقراطية بدأ التنوع والديمقراطية وحقوق الإنسان وهي مرحلة أصبحت في المناخ العالمي والدولي وتكمن المشكلة اليوم في أن الأحزاب الشمولية التي تحمل رؤية شمولية في التعامل السياسي لم تعمل على إيجاد مراجعة فكرية وسياسية للتعامل مع الآخر والاعتراف به كمنهج وتقييم السلوك وممارسة ووصل البعض إلى قناعة من خلال الممارسة وليس من خلال إعادة التربية والتثقيف القائمة على احترام الآخر واحترام التنوع والتعددية القائمة وأنه ليس هناك حزب يملك الحقيقة وأن الاحتكام هو لصندوق الاقتراع والناخب ومن هنا أصبحت هذه المسألة تحركنا نحو قضية أخرى هي قضية الأحزاب البرامجية والأحزاب الأيديولوجية فالأحزاب البرامجية تقوم على البرنامج الذي يلبي مصالح الناس اقتصادياً واجتماعياً مما يلتف الناس حوله والأحزاب الأيديولوجية التي تسعى إلى التغيير الجذري الشامل وفق رؤاها الفكرية ولهذا وجد نوع من الضجيج والتناقض بين الأحزاب فالديمقراطية لا تستوعب إلا الأحزاب البرامجية فالأحزاب الإيديولوجية لا تؤمن إلا بالنموذج الذي تراه والذي يؤدي إلى إشكالية كبيرة في عدم المصداقية.

وقال إن الديمقراطية اليمنية التي نعيشها منذ قيام الوحدة تمثل تجربة إنسانية وما زالت محدودة لم ترسخ لدينا تقاليد وتجارب الديمقراطية بحكم حداثة التجربة واشعاع الحرية قد يؤدي إلى نوع من الفوضى وانطلاق الناس في مناخ إيجابي جديد وهو ما يشاهد اليوم ولكن الممارسة والنضوج والاحتكام إلى رأي وقناعة المواطنين وعمل مراجعة فكرية وسياسية ستعمل على نضج التجربة وهذه الظواهر علينا عدم الانزعاج منها لأنها ستزول مع الزمن وسيبقى ما هو صحيح، داعياً جميع الأحزاب بهذه المناسبة إلى التوسيع من الديمقراطية داخلها وبين أعضائها قولاً وفعلاً وممارسة فالديمقراطية لا تعني الفوضى والتخريب وإقلاق السكينة العامة بهذا الشكل وينبغي على الدولة تطبيق القانون على الجميع بما يضمن عدم انتشار الفوضى فالديمقراطية هي عبارة عن حرية رأي وحرية تعبير وحرية معالجة جميع القضايا في إطار المؤسسات وفي إطار حرية الرأي وفق الأسس والثوابت الوطنية فالوحدة والجمهورية والديمقراطية ثوابت وطنية لا يوجد فيها مجال للحوار والاختلاف ومن يقوم بالتحريض والفوضى والعنف المسلح لا ينبغي السكوت عنهم وعلى الدولة التعامل في إطار القانون وفي ضوء المصالح المشتركة والالتزام بالثوابت الوطنية .

وقال إن الديمقراطية اليمنية مازالت في البداية وما نشاهده من بعض الأصوات النشاز لا تعبر عن المكنون الحضاري والثقافي وعظمة الشعب اليمني فالديمقراطية لا تخلومن السلبيات ولكن المستقبل كفيل بتجاوزها وإنضاج التجربة على مستوى الأحزاب والمجتمع الذي سينعكس على التطور الديمقراطي في المجتمع فالديمقراطية عبارة عن رؤى وبرامج وتصورات وتطوير المجتمع من خلال صندوق الانتخابات والحوار عبر المؤسسات الدستورية وما عدا ذلك فهو نوع من الفوضى.

الديمقراطية هي النهج السليم

وتحدث الأستاذ منصور الآنسي السكرتير الإعلامي لوزير الثقافة بقوله أن الديمقراطية ليست جديدة على المجتمع اليمني فاليمنيون القدامى ومنذ ما قبل الميلاد آمنوا بالديمقراطية وهذا ما ورد في القرآن الكريم عند مخاطبة بلقيس لقومها وهذه الأصول متجذرة في هذا المجتمع والديمقراطية لها دور كبير في تنمية الشعوب ونهضتها في تبادل الحكم وممارسة الشورى في الرأي وإيجاد الحلول.

وأضاف أن الوضع الديمقراطي في اليمن ورغم العراقيل التي أعترضته وما زالت مستمرة ومرت بمراحل نعدها كبيرة إذا نظرنا إلى غيرنا من البلدان.

ويجب علينا اليوم أن نعمل على إيصال الديمقراطية لعامة الناس وبما يساعد في إصلاح الاعوجاج وعلى الأحزاب أن تعمل على مساعدة الدولة على إصلاح الخلل إن وجد والبحث عن الفساد وذلك بعقد الاجتماعات المستمرة للأحزاب وتوعية المواطن بأهمية الديمقراطية .

وقال إن مستقبل الديمقراطية في اليمن ومن خلال ما شاهدناه من مراحل أثبتت أن الديمقراطية هي المنهج السليم والصحيح وهي بحاجة إلى إصلاح القصور الموجود والذي يضمن انتقالها إلى مستوى أفضل.

مكانة مرموقة

ويؤكد الأخ/ محمد علي رسام أن البناء الديمقراطي اليمني أسس مع قيام الوحدة اليمنية على أسس و مناخات الحرية والعدالة والأمن والاستقرار ومبدأ التداول السلمي للسلطة وفقاً للقانون والدستور باعتبارهما الإطار الذي ينظم مسار العملية الانتخابية التي هي القاعدة الأساسية للديمقراطية.

وما مررنا بها من تجربة ديمقراطية أعطت اليمن مكانة مرموقة بين الدول وفتحت المجال واسعاً أمام منظمات المجتمع المدني لتقوم بدورها في التثقيف والتوعية والتأهيل لأبناء المجتمع.

الديمقراطية حلم الشعوب

الأستاذ/ أحمد قرحش عضو الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد رئيس قطاع التفتيش الفني في الهيئة بقوله إن الإنسان يولد حراً ولكن الحياة التي يواجهها قد تكون غير مستقرة على نمط معين على مستوى الحياة الشخصية والتكوين وغيرها من الأمور الحياتية . فتكوين الإنسان في المجتمع مر بعدد من المراحل من الوحشية إلى البدائية إلى القبيلة إلى الرقي الخ.

والديمقراطية يحتفل بها اليوم ويجب على الإنسان أن يحتفل بهذا المكسب الكبير فالإنسان هو أكثر ما يكون إلى الحياة المتحضرة وإلى الديمقراطية بالرغم من وجود حوادث وحروب مؤلمة في هذه الفترة من احتلال وتحرر وغيرها من الأمور التي فرضت على الإنسان أن يتعايش مع الإنسان الآخر و المجتمع في ظل الديمقراطية والتي ننظر إليها بأنها بسيطة من حيث المبدأ لكنها أفضل شيء ممكن لحرية الإنسان وكرامته وحياته وبالذات الحياة السياسية وقد مرت هذه التجربة في عدد من البلدان وكانت الدول الغربية مثلاً يقتدى به في الديمقراطية لأنهم استطاعوا من خلال الديمقراطية تكوين عدد من المفاهيم مثل الكرامة وتأمين الحياة والأمان وحفظ الحقوق التي تحققت بفضل الديمقراطية التي ليست حديثة العهد وإنما يذكر المؤرخون أن اليونانيين القدامى شرعوا مبدأ الديمقراطية.

وأضاف أن طموحات الشعب اليمني قديمة فيما يتعلق بحياة النظم والعدالة ولم يستقر بهم الحال إلى اليوم فحكم الأئمة وما تخلله من فترات ودويلات كانت جميعها قائمة على نظريات تشرع للأنظمة مصالحها لكن منذ قيام الثورة في 26 سبتمبر 62م كانت هذه المرحلة جديدة وفاصلة في حياة الشعب اليمني فأول خطوة في المشاركة الشعبية في الحكم كانت أحد أهداف الثورة اليمنية الستة وكانت مدخلاً لتغيير نظام الحكم في اليمن من حكم وراثي إلى حكم الشعب وكانت خطوات الأمة نحو مضمار الديمقراطية حثيثة حتى في ظل الأنظمة التي كانت سائدة آنذاك في اليمن الشمالي والجنوبي قبل الوحدة على حد سواء فالظروف السياسية في المنطقة كانت غير مستقرة وهو ما أثر على نظام الحكم فكانت البلاد تعيش شبه حالة طوارئ معلنة أو غير معلنة .

فقد خطا اليمن خطوة كبيرة جداً بعد توحيد اليمن في 22 مايو 1990م نحو إكمال المشوار وتحقيق هدف اليمنيين بإتاحة مناخ ديمقراطي في وضع مستقر وعدم إعادة وضع ما قبل الوحدة الذي تميز بعدم الاستقرار بسبب الأنظمة آنذاك وعدم وجود العدالة والديمقراطية.

وقال أن اليمنيين اليوم قطعوا مرحلة كبيرة وهامة رغم صعوبة الطريق ومشقتها إلى الأمام في مضمار الاتجاه الصحيح والسير نحو الديمقراطية فقد أجتزنا عدداً من الانتخابات البرلمانية والرئاسية والمحلية بنجاح وإن وجدت بعض الأخطاء والشوائب التي نتمنى أن تنتهي في المستقبل فالديمقراطية عزيزة على جميع الشعوب التي تحلم بالنهوض والتنمية والسير نحو المستقبل.

د. عبدالكريم يحيى راصع

ياسين عبده سعيد نعمان

منصور الآنسي

أحمد فرحش

يوم الديمقراطية

الطيب فضل عقلان

الحديث عن الديمقراطية في دول العالم العاشر هم وعبث فعدم استيعاب معانيها وأهدافها أفسدت وتعثرت رغم حاجتنا لها وتثبيتها في بلادنا إعجاز يفوق الوصف ولا ننكر إننا استفدنا منها بهذا القدر أو ذاك لتطبيق بعض من أهم ملامحها وقبل الولوج إلى تفاصيل ما حققناه عبر هذه الكلمة دعونا نعرج إلى الماضي خاصة إلى الوضع السياسي (لليمنيين- شمالاً وجنوبا) والتركة الثقيلة التي ورثتها الوحدة الوطنية.

عاشت المحافظات الجنوبية إرهاصات واضحة منذ بداية الكفاح المسلح حتى هذه البداية اختلفوا حولها وكل واحد أعطاها ما يتناسب مع ميوله واتجاهاته حيث نهل بعض ممن قادوا الكفاح المسلح من الدول التي تلقوا فيها دراستهم الأكاديمية وإيمانهم بالنظام الحزبي المسيطر أو الموجود في تلك البلدان وكانت الناصرية والبعث العراقي والسوري والقومية العربية وعادوا وكل منهم يحمل أيديولوجية وفق قدرته الاستيعابية والمصالح الذاتية التي حققها من تلك التنظيمات وبرزت في الساحة السياسية (جبهة التحرير والجبهة القومية) والغيت بقية الأفكار أو لنقل تجمدت وإن كان البعض احتفظ بتلك الأفكار لذاته واستمر بتزويد نفسه بكل جديد لتلك التنظيمات وأخيراً تم أيضاً إزاحة (جبهة التحرير) وتفرد السلطة (للجبهة القومية) التي دعمت من قبل الجيش والمستعمر وكان التنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية قد ضم فصائل مختلفة من تلك الأحزاب حتى توصلوا إلى فكرة (الحزب الاشتراكي اليمني من طراز جديد) وأعلن صراحة انضمام البعث العراقي والسوري والشيوعي تحت سقف القومية العربية.

وظهرت في بلادنا أيديولوجيات وقيم ومبادئ غريبة من قبل الرفاق أولئك الرفاق الذين انتهى بهم المطاف إلى مصطلحات جديدة اليمين المتطرف واليسار والفردية والطغمة والزمرة إلى الشرعية وعدم الشرعية وآخر تلك المصطلحات الانفصالية وخلال حقبة من الزمن لم تظهر بوادر الديمقراطية أو حتى التلويح بها من بعيد كان النظام بفكر اشتراكي وليس بالشيوعي كما قيل عنه لأن الشيوعي هي أعلى مراحل الرأسمالية والتي لم يصل إليها الرفاق الروس.

مظاهر الاقتتال الدموي وتخلص الرفاق من بعضهم البعض بإدعاءات وهمية وبمراهقة سياسية هزيلة خسر معها الشعب ربع قرن من عمره حيث ظلت الخطابات والشعارات وسيطرة مجموعة بين اقتتال وآخر واختلاف ثان تحت شعار (لا صوت يعلو على صوت الحزب) وبحكم هذه المبادئ الدخيلة إنهزم الحزب وظل عارياً في الساحة يتخبط بعشوائية وأدعوا بأنهم حققوا مكاسب وطنية لصالح السواد الأعظم من الشعب ولكننا كمواطنين لم نلمس واقعياً تلك المكاسب غير الانتقامات والثأرية والسحق والسحل للسواد الأعظم وكانت أحداث 13 يناير هي نهاية المشوار حيث تم التخلص من كل القيادات وبرزت الدرجة الثانية والثالثة من قيادة الحزب الاشتراكي والتي تم إنقاذها بعد تحقيق الوحدة التي كان الحزب شريكاً فيها ولكن بشكل فردي بدون العودة لقيادات الحزب لأنه كان حزباً بدون قيادة وحاول من تبقى منهم أن يعيد اللعبة من جديد لكن إصرار الشعب على رفض هذا التراجع ودفاعه عن الوحدة كمطلب شرعي وأعظم منجزات القرن العشرين جعلهم يرتجفون وإن بقت منهم فلول متناثرة وحزب موجود ضمن العدد الكبير من الأحزاب...

بالنسبة للمحافظات الشمالية عانت ما عانت ولكن بعيداً عن الحزبية وللضرورة كان ظهور حزب المؤتمر الشعبي العام الذي ضم كل فصائل التوجهات السياسية المختلفة في الفكر إضافة إلى رجال الأعمال والأدباء والمثقفين وتشكل الحزب برؤى متعددة وغطى فراغاً كبيراً كانت تعيشه السلطة وتنوع الأفكار أعطى لحزب المؤتمر خصوصية وكانت الظاهرة الاقتصادية هي الأفضل حالاً وهذه الخاصية غازلت ظروف المواطن في المحافظات الجنوبية ولم يعلن الحزب عن الديمقراطية أو بداية ممارستها ودخلت السلطتان في مشاكل بل وحروب رغم إن المواطن الشمال أوالجنوب لم يشعر أحدهما بأنه غريب عن الثاني حتى قيام الوحدة التي كانت بين سلطتين حاكمتين لأن الشعب كان موحداً ربما أكثر من بعد قيام الوحدة تفاصيل كثيرة في هذا الجانب ليس مجالنا هنا ولكني أوردت هذه المقدمة فقط حتى نصل إلى التعرف على الديمقراطية كاسم أو تصرف وممارسة.

للحقيقة بعد قيام الوحدة اليمنية المجيدة كان هناك نضج سياسي لدى القيادة السياسية وحنكة وحكمة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح أبرزت الصورة الواضحة في كيفية ممارسة الديمقراطية عملياً فكانت ولأول مرة في اليمن الموحد إعلان التعددية الحزبية حيث يعد النظام الديمقراطي التعددي الحزبي أرقى صيغة سياسية وصلتها التجربة البشرية في تاريخها الطويل وهو النظام الكفيل وحده دون غيره بكفالة حرية التعبير وضمان المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والتداول السلمي للسلطة ويستحق الاحتفاء بيوم الديمقراطية كأحد أهم ضمانات صيانة الوحدة.

وفي هذا الإطار تم دستورياً ضمان حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والوسائل الفاعلة للرقابة على أداء سلطات الدولة وبشفافية إعطاء الحرية الكاملة في الرأي والرأي الآخر وتأسيس مجلسي النواب والشورى وحرية الصحافة كل هذه التراكمات كانت الأسس الأولى نحو ديمقراطية صادقة وجاءت الانتخابات في 27 أبريل كيوم الديمقراطية في 1993م وحققت التجربة الديمقراطية في بلادنا نقلة نوعية بإجراء أول انتخابات رئاسية في 23 سبتمبر 1999م والتي خاضها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح.

إن صناديق الاقتراع هي كأنت المحك ووفق إرادة واختيار الشعب إذن فالديمقراطية ممارسة وليست خطابات وشعارات لا نصل معها إلى نتائج ايجابية ولم تخش القيادة السياسية من هذه الانتخابات الحرة والتي أشرفت عليها منظمات دولية ومراقبون من مختلف دول العالم.

الذي ارتعب من هذا الوهج الديمقراطي هم المتخاذلون أو من فقدوا مصالحهم الذاتية أو من همشهم الشعب فالأحزاب الأخرى عندما بدأت الإحساس بضعف حضورها التقت بعضها (التقى المتعوس مع خائب الرجاء) وعادوا من جديد إلى لهجة الخطابات والشعارات بل واستخدموا لغة الحقد والكراهية لا لتحقيق مكاسب للشعب ولكن لإعادة وجودهم فخسروا وأعاقوا أيضاً عملية التطور والنهضة التنموية الشاملة التي تسعى إليها القيادة السياسية والحزب الحاكم الديمقراطية عدالة وصدق وحرية ونماء وتطور الديمقراطية ليست شعاراً أنها ممارسة وما أشرنا إليه من إنجازات سياسية يؤكد النية الصادقة لبناء الديمقراطية المتكاملة والتي ستتلمس كل أوجه الحياة إقتصادياً واجتماعياً وسياسياً والانتخابات هي المحك عبر صناديق الاقتراع ومن يعارض ذلك فهو عدو نفسه ومن يقاطعها يحرم نفسه من حقه المشروع وفي التأجيل لمدة سنتين للانتخابات هي أيضاً ديمقراطية حتى يكتمل النضج السياسي وترتيب الأوراق بشكل ايجابي يجعل من يوم الديمقراطية يوماً يعتز به كل مواطن ويفتخر بالنهج السياسي للسلطة الحاكمة وإن لم تكن الديمقراطية نهجاً واسلوبا لأقيمت الانتخابات في موعدها (واللي ما يعجبه يشرب من البحر) طالما وأنها استوفت كل الشروط القانونية والتنظيمية ويحسب للمؤتمر الشعبي العام الحزب الحاكم هذا التصرف العقلاني الحكيم ورغبته في مشاركة كل الأحزاب في هذا العرس الديمقراطي الجميل وعلى تلك الأحزاب أن تعي الموقف وتعد برامجها الخاصة التي ستخوض بها الانتخابات الحرة والنزيهة بدلاً من ضياع الوقت وهدره في مماحكات سياسية بليدة تسيء إليهم وتسيء إلى الوطن بتصرفات هو جاء تدعو إلى القبلية والمناطقية والفرصة متاحة لهم حيث إن الوطن للجميع والانتماء له بالعشق وأمال المستقبل وممارسة الديمقراطية أسلوب راق عند من يملك منها وبرنامج عمل يقنعان جماهير الشعب في اختيارهم لقيادة الوطن.

وها نحن على مشارف العيد الوطني التاسع عشر تتجدد مناسبة اليوم الديمقراطي ومعها يتجدد التلازم الوثيق بين الوحدة والنهج الديمقراطي كأساس لبناء الدولة الحديثة على الأسس التي اشرنا إليها مسبقاً إضافة إلى احترام حقوق الإنسان إن اختيار بلادنا للنظام الديمقراطي كبديل للأنظمة الشمولية وما أحدثته الديمقراطية من تحولات ملموسة تجعلنا ملزمين بالمحافظة عليها واستمرارها لأنها الطريق الوحيد في ترسيخ لغة الحوار والمحبة.

هنيئاً لشعبنا بالديمقراطية التي أظهرت الكثير من القضايا التي تؤكدها وبلادنا بهذا الجانب مثال يحترم ويحتذى به بين الدول ولن نتعثر إذا أصدقنا النية وأخلصنا في تنفيذها لصالح الوطن الوحدوي العظيم .